التكوين في العلوم الإنسانية والاجتماعية

تضخم معدلات الخريجين في مقابل تحدي الإدماج

البروفيسور كمال بداري*

● لقد أضحت العلوم الإنسانية والاجتماعية في وضعية لا تحسد عليها، ذلك أنها أصبحت منذ فترة تتواجد في أسواق عمل غير مواتية وضعيفة. ومع ذلك، فهي لا تزال تشكّل نسبة 60٪ من الطلاب في الجزائر، الذين يبلغ عددهم 1.600.000 طالب.

وفقا لمسؤولي قطاع التوظيف، فإن نظام التعليم في البلاد لا يوفر مستوى كافيا من التكوين للاندماج السريع لخريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية في قطاعات العمل. ومن الواضح أن هناك عدة أسباب لوجود هذه الفجوة بين عالم الجامعة للعلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة وعالم الشغل من جهة أخرى، نلخّصها فيما يلي:

. أولا، أدى انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق - الذي رافقه انخفاض حاد في إنتاج الشركات العمومية - إلى تفاقم مشكلة العمل لدى فئة خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، لا يزال النظام الوطنيّ لإنشاء المؤسّسات الصغيرة بطيئا ويفتقر إلى الفعالية الكافية، كما أنه يواجه عددا من التحديات.

. ثانيا، أدت التحوّلات في العقود الأربعة الماضية إلى تغييرات في مسار التعليم في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وطبيعة العلاقات بين الجامعة والمستخدم. وبالتالي، تغييرات في تدفّق عروض العمل لخريجي الجامعات، ذلك أن نظام تخطيط الدولة المستوحى أساسًا من الاشتراكية في السبعينيات من القرن العشرين، لم يُعد قائما في الواقع، ما جعل اقتصاد البلاد لفترة طويلة في حالة نموّ منخفضة.

إن نظام التعليم في البلاد لا يوفر مستوى كافيا من التكوين للاندماج السريع لخريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية في قطاعات العمل. ومن الواضح أن هناك عدة أسباب لوجود هذه الفجوة بين عالم الجامعة للعلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة وعالم الشغل من جهة أخرى..

. ثالثا، يسجّل العرض الجامعيّ فائضا في العلوم الاجتماعية والإنسانية من 52 جامعة و9 مراكز جامعية و10 مدارس وطنية عليا، حيث إنّ الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل وفقا لمبدأ "الطلب يخلق العرض"، لاسيّما في ظل غياب تخطيط استراتيجي يسعى إلى وضع رؤية واقعية للمعادلة بين التكوين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وسوق العمل، بالإضافة إلى عجز المستخدمين عموما عن المشاركة في وضع البرامج الدراسية، بسبب عجزهم عن التنبؤ باحتياجاتهم من المهارات قبل 5 إلى 6 سنوات.

. رابعا، إن توجّه مركز الجاذبية في سوق العمل يتحوّل أكثر فأكثر نحو العلوم الطبية والإعلام الآلي والتكنولوجيا، أي: التكوين الذي يلبّي احتياجات المجتمع دائم التطوّر.

وأمام مشهد كهذا، لا بدّ لنا اليوم - وأكثر من أي وقت مضى - من مناقشة آليات الإصلاح التنظيمي للخريطة الجامعية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وشروط تمكين الجامعة من توفير التعليم في هذه الشعب وفقا لموقعها الجغرافي، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمنطقتها، وخصائص السكان الذين يمثّلونها، وعلاقتها بالبيئة الخارجية، وتعاونها مع المدرسة الثانوية من أجل المشاريع التعليمية، ومحفزات مختلف الجهات الفاعلة، ووجود مجموعات التوظيف، والمنافسة...

الجامعة: التحديات الرئيسة من أجل جامعة مسؤولة اجتماعيا

لا بد لنا من النظر في التحديات والعوائق من خلال المنظور البنّاء، ومن ثمة نواجهها ونزيحها كي تكون النتائج المحققة بناءة وذات قيمة، من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة للتعليم والتكوين التي تنشأ مع مجتمع الاقتصاد والمعرفة. وفي هذه النقطة، تواجه الجامعة الجزائرية العديد من التحديات الهامّة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل: تحدّي الاستعداد للحياة المهنية، تحدّي الفائض غير المستغل نتيجة نسبة البطالة المرتفعة بين الشباب المتخرجين، تحدّي العلوم الإنسانية والاجتماعية التي لم تعد تستقبل الطلاب الذين لديهم دافع حقيقيّ لهذه الشعب، الذين - علاوة على ذلك - لا يستفيدون من الموارد الكبيرة.

إنّ تمكّن خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية من اكتساب مهارات قابلة للتحويل وموجّهة نحو الحياة المهنية وتمكينهم من تكوين يستهدف تطوير مناهج اللغات الأجنبية ومعارف أكثر عمومية ومتعدّدة التخصّصات، سيمكّنهم من بناء مسارهم، من خلال الاندماج التدريجي في عالم العمل..

وتنصص المادة 7 من القانون 08-06 الصادر في 23 فيفري 2008 المعدّل والمتمم للقانون 99-05 الصادر في 4 أفريل 1999 المتضمن قانون توجيه التعليم العالي للجمهورية الجزائرية، على أنّه من ضمن "مهام المرفق العمومي للتعليم العالي" ليس التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي فحسب، بل أيضا "توجيه الطالب وتحضيره لدخول الحياة العملية". ونظرا لخصوصيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وسوق العمل، وتوزيع الموارد البشرية، فإنّه ينبغي للجامعة أن تحرص على تكوين موظّف مؤهّل تأهيلا عاليا، وفقا لاحتياجات الاقتصاد الموجّه نحو الابتكار، وتحديد القطاعات حسب الأولوية.

وفي هذا الصدد، يجب أن يصبح التوجيه المهني جزءا لا يتجزأ من نظام التكوين بأكمله، وهذا أمر يمكن تحقيقه - على وجه الخصوص - من خلال:

1. تنفيذ شراكة اجتماعية بين مؤسّسات التعليم العالي والمستخدمين، وإنشاء خلايا الدعم والمرافقة للإدماج المهني للطلاب،
2. "نظام العملاء والجامعة"، ومعارض الوظائف، والتحقق من الخبرة المكتسبة (VAE).
3. التكوين مدى الحياة، وتوظيف دكاترة العلوم الإنسانية والاجتماعية من قبل الشركات من أجل إجراء البحوث فيها.
4. مساهمة المنظمات المهنية في تعزيز علاقة الجامعة والمؤسّسة، وإنشاء حاضنات المؤسّسات الطلابية.
5. تمكين المؤسّسة من تحقيق الشراكة مع مسؤولي التوظيف، وتمكينهم من التقييم الموضوعي لجودة تكوين الخريجين.

إنّ إصلاح نظام التعليم الوطني وإنشاء نظام التحزيات الاقتصادية بين الجامعة والمؤسّسات والتكوين المتواصل والتعاون الثلاثي بين المنطقة والجامعة والمؤسّسة والانفتاح على العالم... كلّ ذلك من شأنه التمكين من اتّخاذ إجراءات فعّالة بشأن العدد المتزايد من الطلاب وصعوبات الإدماج التي يعاني منها خريجو العلوم الإنسانية والاجتماعية..

لقد بدأت ظاهرة تضخّم أعداد الخريجين في العلوم الإنسانية والاجتماعية قبل عقد، وهي مشكلة تستدعي أربعة إجراءات رئيسة بهدف التعليم الجماعي والجيّد وتتمثّل في:

. إقامة تكوين أكثر عمومية في الطور الأول.

. استخدام "موك" (مساق هائل مفتوح على الإنترنت).

. الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا الإعلام والاتّصال (TIC) في التعليم.

. تعزيز الموارد الكامنة (البنية التحتية، الأساتذة المؤهّلون...).

وأخيرا، ينبغي التفكير مليًا في التوجيه التلقائي للطلاب - قبل وبعد البكالوريا - نحو شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية، ذلك أنّ إصلاح السنة الأولى جامعي من العلوم الإنسانية والاجتماعية، لتصبح سنة الانغماس في الحياة الجامعية، وإنشاء نظام رابط بين مختلف شهادات الليسانس هو وسيلة هامّة لعملية إعادة التوجيه.

إنّ إنشاء تعليم متعدّد التخصّصات، والتخطيط لإجراءات التوجيه، والمساعدة على النجاح، والتكامل، وتوفير التربصات الإجبارية في مرحلة الليسانس، وإنشاء البنى التحتية التي من شأنها تمكين العلوم الإنسانية والاجتماعية من الولوج إلى الرقمنة... تشكل رهانا لجامعة جزائرية مسؤولة اجتماعيا.

سوء فهم حول تحسين الكفاءات المهنية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.. مسارات المستقبل

يعدّ مفهوم تحسين الكفاءات المهنية في العلوم الإنسانية والاجتماعية مفهوما سديميًا متعدّد المعاني، ونتساءل: هل يتعلّق هذا المفهوم بمسألة إضفاء الصبغة المهنية على مسارات ومحتويات التعليم عن طريق استبدال المعرفة بالمهارة؟ أو يتعلّق بالنجاح في الإدماج السريع للطلاب في سوق العمل؟ أو هل يتعلّق بمسألة التكوين، لتلبية احتياجات وظيفيّة محددة؟ وبتقديم التكوين المهني بعد التكوين الأكاديمي، لإرضاء صاحب العمل في بيئة تنافسية تماما؟ إنّ الترابط بين التكوين الجامعي في العلوم الإنسانية والاجتماعية وإضفاء الصبغة المهنية في عصر اقتصاد المعرفة، وباسم قابلية التوظيف مبرّر من خلال إستراتيجيتين متكاملتين.

. أولا، تزويد موظّفي المستقبل بالمهارات والمؤهّلات المطلوبة الآن في سوق العمل، من خلال إجراءين اثنين: الأول، هو التوجّه نحو تكوين أعمّ ومفتوح ومتعدّد التخصصات في الليسانس، وهذا يعني إيجاد التوازن بين اكتساب المهارات التخصّصية، والمهارات العرضية (المشروع الشخصي، وتعدّد اللغات، أو الإتقان الكتابي والرمزي لثلاث لغات بما في ذلك اللغة الأمّ، والاستقلالية، والمسؤولية، والتواصل، وممارسة علوم الحاسوب والتكنولوجيات المرتبطة بها بكل بساطة وسهولة، والإحصاءات، وأساليب العمل، والأنشطة الاجتماعية، والتنمية الشخصية، وإنشاء المؤسّسات التجارية...)، ومهارات اكتشاف المجالات المهنية (المهن في الإدارة والثقافة والسياحة والتعليم وقطاع الصحة والقطاع الاجتماعي)، ثمّ إدراج التخصّص في مرحلة الماستر، حيث يمكّن الطالب في هذه المرحلة من الاستفادة من مخابر البحوث، حتى يكون تدريجيا إطارا في المستقبل من خلال التكوين في البحوث، ثمّ تتمحور دراسات الدكتوراه على مفهوم بحوث المشروع.

أمّا الإجراء الثاني، يستهدف آليات مستدامة للربط بين الجامعات والعمل، إذ يصبح من الواجب إنشاء نظام معلومات يسمح للجامعة بتأطير احتياجات الاقتصاد على المستويات الجزئية والصغيرة والكلية.

. ثانيًا، استخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات في العملية التعليمية، لتحسين المهارات المهنية للمتخصّصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين باعتبارها ميزة مرحلة تطوير مجتمع ما بعد عصر الصناعة. والمهمّ هنا، ليس القدرة على كتابة رسائل في البريد الإلكتروني أو رقمنة النصوص، بل التفكير البرمجي والخوارزمي والأنشطة ذات الصلة؛ فالمؤرخ الحديث - على سبيل المثال - يجب أن يتقن أساليب البيانات الضخمة لمعالجة الأرشيف الرقمي، وتصوّر النتائج لأغراض تعليمية.

وفي النهاية، لا بدّ لطالب العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يكون مرنا ومتعدّد اللغات ومستقلا ومسؤولا. فقد أكّد دانيال بيل - أستاذ فخري في جامعة هارفارد، تابع للتيار الاجتماعي ما بعد الصناعي في عام 1971 - أنّ مفهوم "مجتمع ما بعد الصناعة" يركّز على الدور المركزي للمعرفة النظرية كمحور تُبنى حوله التكنولوجيات الجديدة والنمو الاقتصادي والتقسيم الطبقي الجديد للمجتمع". وفي مجتمع ما بعد الصناعة، يحل الطابع العالمي والمهني محل "التخصص"، وينتج عن إدخال التكنولوجيات الجديدة، وحوسبة الإنتاج وأتمتته، هذه التغييرات في العمل المهني لخرّيج العلوم الإنسانية والاجتماعية يلزم من أجل تنفيذها تطوير قدرات عالمية ومتعدّدة التخصصات، إذ يلعب التكوين المتواصل دورا هاما في تطوير المهنة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

في الختام: مراعاة النظام بمجمله

يعد توظيف الخريجين أحد مؤشرات الأداء الفعّال لمؤسّسات التعليم العالي، ويرجع تفاقم الوضع السلبي لخريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية في سوق العمل إلى سياق الاقتصاد الكلّي في البلد، والتفاعل غير المرن بالقدر الكافي، وتعقيد العلاقة بين الجامعة وعالم المؤسّسة.

إنّ تمكّن خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية من اكتساب مهارات قابلة للتحويل وموجّهة نحو الحياة المهنية، وتمكينهم من تكوين يستهدف تطوير مناهج اللغات الأجنبية، ومعارف أكثر عمومية ومتعدّدة التخصّصات، سيمكّنهم من بناء مسارهم، من خلال الاندماج التدريجي في عالم العمل.

إنّ إصلاح نظام التعليم الوطني، وإنشاء نظام التحزيات الاقتصادية بين الجامعة والمؤسّسات، والتكوين المتواصل، والتعاون الثلاثي بين المنطقة والجامعة والمؤسّسة، والانفتاح على العالم... كلّ ذلك من شأنه التمكين من اتّخاذ إجراءات فعّالة بشأن العدد المتزايد من الطلاب، وصعوبات الإدماج التي يعاني منها خريجو العلوم الإنسانية والاجتماعية.

إنّ التوجيه - بما في ذلك في مرحلة ما قبل البكالوريا - وتعزيز التفاعل بين الثانوية والتعليم العالي، لجعل المتحصّلين على شهادة البكالوريا الذين اختاروا العلوم الإنسانية والاجتماعية كوجهات فاعلة في مساراتهم، ومدّ الجسور بين شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية، هي مسائل لا بدّ من إعادة التفكير الجدّي فيها.

* أستاذ التعليم العالي والخبير الاستراتيجي في ت.ع.ب.ع وإدارة التغيير جامعة المسيلة

إنّ إنشاء تعليم متعدّد التخصصات والتخطيط لإجراءات التوجيه والمساعدة على النجاح والتكامل وتوفير التربصات الإجبارية في مرحلة الليسانس وإنشاء البنى التحتية التي من شأنها تمكين العلوم الإنسانية والاجتماعية من الولوج إلى الرقمنة... تشكل رهانا لجامعة جزائرية مسؤولة اجتماعيا..